

## الصراع الموروث في حوض النيل

أ.د. حسن علي الساعوري ❖

### Abstract

The present paper analyzes the dimensions of the emerging conflicts on the distribution and utilization of River Nile's water.

Water as a security issue became an axial concern of the present world. The River Nile is a potential Source of Conflicts that can develop into wars between the Nile Basin countries and such conflicts have a seed of disconcert that was planted during years of imperial occupation.

The paper emphasizes that the problem has emerged due to hideous resources management during the imperial occupation and that a harmonious dialogue between the Nile Basin countries is essential for a collective utilization of the Nile's water resources.

### مقدمة

ليس هنالك من شك بأن المياه أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي لأي دولة من الدول. فهي أساس حياة الانسان والحيوان والنبات.... باختصار غير مخل، هي أساس الحياة «وجعلنا من الماء كل شيء حي»<sup>(١)</sup>. ولم تكن المياه جزءاً من الأمن القومي في الماضي نسبة للقدرة على محدودية استغلالها من ناحية، ونسبة لمحدودية المحتاجين إليها من ناحية أخرى. كانت المياه ضرورية للشرب والزراعة والنقل فقط. واليوم، أضيف إلى ذلك توليد الطاقة، والعمليات الصناعية، والسياحة. وبالتالي أصبحت من العوامل الأساسية للنمو الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى ازدياد معدلات حجم السكان التي تتطلب ازدياداً مواكباً في كمية المياه العذبة ولهذا صارت المياه تشكل هاجساً دائماً لكل دول العالم، ولم يعد الحديث عنها كما كان في الماضي، وإنما اصطلح على هذا الهاجس بما يعرف "بالأمن المائي". ومن ثم، صارت قضية أمنية ذات أبعاد متعددة تتمثل في: البعد

---

❖ كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية - جامعة النيلين.

(١) القرآن الكريم، سورة الأنبياء آية ٣٠ .

الاقتصادي، والبعد الجغرافي والبعد السياسي، والبعد القانوني<sup>(١)</sup>. البعد الاقتصادي واضح في دور المياه في كل من الزراعة والطاقة والنقل والصناعة. فالمياه هنا ضرورية لضرورة الوجود، إذ أن غيابها يعنى، بالضرورة، غياب التنمية الاقتصادية. والتنمية الاقتصادية ضرورة من ضرورات الحياة. أما البعد الجغرافي للمياه فيرتبط بالبيئة الطبيعية من ناحية، وبمعدلات زيادة السكان من ناحية أخرى. وجود المياه أو ندرتها عامل من عوامل المناخ، أي وجود الأمطار أو ندرتها. ثم إن الحاجة للمياه تزداد بازدياد عدد السكان، وليس هنالك من ضمان مؤكد بأن ازدياد حجم المياه يواكب ازدياد حجم السكان. إذن، لابد من حسابات دقيقة. الاهتمام بهذه الحسابات الدقيقة يشكل الهاجس الذي يصير قضية أمنية والقضية الأمنية هذه تتفاقم بالبعد السياسي للمياه. من المسلمات، عند الاستراتيجيين، أن هنالك علاقة وثيقة بين الأمن المائي والاستقلال الاقتصادي والسياسي. فالأمر يتناول فيصيب السيادة العليا للدولة. ولهذا رفع شعار المشهور "من لا يملك قوته لا يملك قراره". ومصدر القوت المياه. وفقدان المياه يعني غياب القوت. وغياب القوت يفتح الباب للسؤال. وظروف السؤال تكتنفها الضغوط الدولية، ومن ثم، الرضوخ للشروط فتصاب سيادة الدولة في مقتل. ثم إن البعد السياسي هذا امتد ليضيف بعدا قانونيا للمياه. أهمية المياه، وضرورتها جعلتها مصدرا للتوتر والصراع بين الدول المشتركة في حوض واحد. وقد يمتد هذا الصراع فيشمل القوى العظمى في العالم. ومن ثم، كانت الحاجة إلى قواعد قانونية تنظم اقتسام المياه وطرق استغلالها.

تلك الأبعاد الأربعة للمياه، حولتها إلى قضية أمنية في كل بلد. لم تعد المياه مجرد إحدى ضرورات الحياة، بل أصبحت هي الحياة ذاتها، وبالتالي فهي قضية أمنية قبل كل حساب. أمن المجتمع مقدم على كل شيء، إذ من غير الاحساس بأنك آمن، لا تستطيع فعل أي شيء غير تأمين نفسك وحمايتها ضد مخاطر الوجود. ولهذا كان منطقيا أن تعد المياه جزءا من الأمن القومي لأي دولة من الدول. فاستراتيجية الأمن القومي وفلسفتها الحديثة لم تعد هي الاستراتيجية الأمنية العسكرية فقط. فالأمن العسكري والأمن المائي صنوان متلازمان متى ما افترقا، تلاشت قوة الدولة وهيبته، وأصبح وجودها في خطر ما حق. إذن، ليس من الغريب ان تعلن اسرائيل بأن السلام مع العرب هو المياه لا الأرض، وذلك لأن

(١) نبيل فارس، حرب المياه في الصراع العربي الإسرائيلي، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٩٣)، ص ٤١-٧٢

الاتفاق على الأرض بغير المياه يعني أن ليس هنالك اتفاق حقيقي للسلام<sup>(١)</sup>. أهمية المياه، المذكورة آنفاً، تمثل أحد المصادر الأساسية للصراع في حوض النيل الذي يشمل: اثيوبيا، ويوغندا، وكنيا، والكونغو، وتنزانيا، ورواندا وبورندي كدول منبع، والسودان كدولة مجرى، ومصر كدولة مصب. بدأ هذا الصراع في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بين الدول الأوروبية، واستمر بينها خلال النصف الأول من القرن العشرين. وبعد استقلال دول حوض النيل ظلت المياه مصدراً من مصادر الصراع الإقليمي حتى يومنا هذا. والجميع يحذر بأن حروب المستقبل ستكون حروباً حول المياه قبل كل شيء آخر<sup>(٢)</sup>. وبالتالي فإن افتراضية هذا البحث تقول بأن حوض النيل سيبطل في دوامة صراع المياه الدولي. ما يلي نسلط الضوء على تفاصيل هذا الصراع وتطوراته المختلفة

### الصراع الأوروبي في حوض النيل

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بدأ الاستعمار الأوروبي غزوه لأفريقيا بعد أن شاخت الدولة العثمانية في تركيا. لهذا طمعت الدول الأوروبية في مناطق النفوذ التركية، وخاصة حوض النيل الذي يشمل شمال ووسط وشرق أفريقيا. لأن النيل عامل أساسي للزراعة والانتقال "ملاحة وتجارة من البحر والصحراء إلى قلب القارة" بدأ صراع محموم حول الحاجة إليه بين الدول الأوروبية العظمى آنذاك. وهي: بريطانيا وفرنسا، وألمانيا، وبلجيكا وإيطاليا. ذلك صراع امتد حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين<sup>(٣)</sup>. نظرة سريعة إلى السجل التاريخي التالي توضح حقيقة وأبعاد هذا الصراع... فهو صراع حول مصادر المياه في وسط وشرق أفريقيا، أي ذلك هو حوض النيل.

■ ١٨٦٩ حفر قناة السويس والتدخل البريطاني الفرنسي في مصر لإدارة القناة وحمايتها.

■ ١٨٧١ الخديوي إسماعيل في مصر يستعين بالأوروبيين لإدارة إقليم الاستوائية حتى فكتوريا (مديرية خط الاستواء).

■ ٧٦/١٨٧٥ بريطانيا تطرد مصر من يوغندا (تركيا شرق أفريقيا أولاً).

(١) عصام سليمان الفراعنة، الاطماع المائتة الصهيونية في مياه حوض النيل، (الخرطوم، مركز البحوث جامعة افريقيا، دون تاريخ)، ص ١٢٧.

(٢) انظر عادل عبدالله، المياه حرب المستقبل، (القاهرة، ١٩٩٢). وكذلك: محمود ابو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن الواحد والعشرين، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨).

(٣) فيصل محمد موسى، موجز تاريخ أفريقيا الحديث، (الخرطوم: مطبعة النيل للنشر، ١٩٩٩)، ص ٧٧-١١٥

- ونتيجة لذلك بدأ الفراغ المصري في الاستوائية وشرق افريقيا .
- ١٨٨٢ احتلال بريطانيا لمصر رسميا (سابقا كانت مصر تحت الحماية البريطانية).
- ١٨٨٥ ألمانيا تعلن حمايتها لمنطقة شرق أفريقيا والساحل الشرقي لأفريقيا .
- ١٨٨٥ مؤتمر برلين (كل أوربا ماعدا سويسرا) الاعتراف المتبادل بالاحتلال الفعلي لأفريقيا . كل دولة والجانب الذي يليها بشرط حرية الملاحة والتجارة .
- ١٨٨٦ اتفاق ألماني بريطاني لاقتسام مناطق النفوذ في شرق أفريقيا .
- ١٨٨٧ قائد الحامية التركية في الاستوائية يعلن انضمامه لألمانيا ، وذلك بعد قيام الدولة المهدية في السودان .
- ١٨٨٧ تحالف بلجيكي بريطاني مصري ضد ألمانيا لإعادة أقليم الاستوائية وبدأت تدابير بريطانية مصرية انتهت باغتيال قائد الحامية التركية المنضم لألمانيا ، وعلان الاستوائية تحت العلم المصرى . وبالتالي لم يعد لألمانيا حق في الاقليم .
- ١٨٨٩/٩٠ حلف بلجيكي فرنسي يتوغل في بحر الغزال ضد قوات المهدية . فتكون فرنسا الدولة الرابعة في الصراع على الاستوائية .
- ١٨٩٠ بريطانيا تعلن أحقيتها في يوغندا والسودان ، وبلجيكا تقدم احتجاجا شديدا على ذلك .
- ١٨٩٠ مؤتمر بروكسل عبارة عن مواصلة لمؤتمر برلين (١٩٨٥) وفيه اتفقت الدول الأوروبية العظمى على تقسيم أفريقيا إلى مناطق نفوذ: السودان ومصر ويوغندا لبريطانيا إرتريا لاطاليا ، والكنغو لبلجيكا .
- ١٨٩٣ فرنسا تدخل أعالي النيل لطرد بريطانيا فتصطدم بالوجود البلجيكي
- ١٨٩٤ جيش المهدية في السودان يدخل الجنوب للسيطرة على كل الاقليم الاستوائي .
- ١٨٩٤ مواجهة بين بلجيكا وبريطانيا تنتهي باتفاق يعطي بلجيكا الحق في المنطقة غرب النيل من بحيرة البرت حتى فشودة ، بالإضافة إلى جزء من مديرية بحر الغزال فكان احتجاج فرنسا ضد هذا الاتفاق بتأييد من ألمانيا . ولهذا ارسلت فرنسا حملتين نحو النيل من الغرب عبر نهر الاوبانجى ، ومن الحبشة من جهة الشرق (بالتعاون مع الامبراطور منليك) .
- ١٨٩٦ بدأت الحملة البريطانية بقيادة كتشنر لاسترداد السودان الشمالي والخوف من تعاون مهدوي مع الحبشة .

■ إيطاليا تتحرك من إرتريا لغزو الحبشة "منايع النيل الأزرق" ولكنها تخسر المعركة في عدوة. ثم تخرج من المنطقة وتسلم شرق السودان إلى بريطانيا .  
■ ١٨٩٨ انتصار بريطانيا على حكومة المهديّة وإعلان احتلال السودان (كل السودان الشمالي).

■ مواجهة بين الجيش البريطاني والفرنسي في أعالي النيل (حول فشودة) تنتهي بانسحاب فرنسا من المنطقة كلياً، وبذلك تتفرد بريطانيا بكل الإقليم الجنوبي .  
■ ١٩٢٤ الإنذار البريطاني لمصر أثناء بناء خزان سنار باستخدام بريطانيا ما تشاء من المياه في السودان إذا لم توافق مصر بقيام لجنة دولية لتوزيع المياه بين الدولتين .

■ ١٩٣٥ احتلال إيطاليا بقيادة موسليني للحبشة والتخطيط لمشاريع متعددة للري في النيل الأزرق .

■ ١٩٤٥ نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة دول المحور بما فيها إيطاليا، وبالتالي خروجها من الحبشة .

استهدف الصراع الأوربي في وسط وشرق أفريقيا إقليم حوض النيل، بصفة خاصة، لامكاناته الملاحية والزراعية الهائلة. أصدق دليل على ذلك، الاتفاقيات التي أبرمت بين هذه الدول أثناء الصراع المسلح، وبعد استتباب الأمور لكل دولة في مستعمراتها الأفريقية. القائمة التالية من الاتفاقيات تعكس هذه الحقيقة<sup>(١)</sup>.

١- البروتوكول البريطاني الإيطالي الذي وقع في روما ١٨٩١، وفيه تتعهد إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال ري على نهر عطبرة تؤثر في تدفق مياه نهر النيل .

٢- اتفاقية أديس أبابا بين إثيوبيا وبريطانيا (ممثلة لمصر والسودان) وفيها تعهدت إثيوبيا بأن لا تسمح بأي أعمال على النيل الأزرق، أو على بحيرة تانا، أو على نهر السوباتا تعوق تدفق المياه إلى النيل. وقد بدأت أعمال الإنشاءات في خزان أسوان بعد هذه الاتفاقية .

٣- اتفاقية لندن ديسمبر ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا تؤكد الحفاظ على مصالح بريطانيا في حوض النيل عند أي إجراء للتحكم في مياه النيل وروافده.

٤- اتفاقية لندن ١٩٠٦ بين بلجيكا وبريطانيا تتعهد فيها بلجيكا بأن لا تقيم أو

(١) أنظر : سامر مخيمر وآخرون، أزمة المياه في المنطقة العربية : الحقائق والبدائل الممكنة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٩٦)، ص ٩٤-٩٥ .

تسمح بإقامة أي انشاءات على كل من نهر السملكى، أو نهر اوسانجو ان كانت تقلل من حجم المياه المتدفقة في بحيرة البرت إلا بعد موافقة الحكومة السودانية (بريطانيا) .

٥- الاتفاقية البريطانية الايطالية يوليو ١٩٢٥ التي تعهدت فيها ايطاليا باستغلال مياه نهر القاش للري حتى إرتفاع الخمسة أمتار الأولى. وما زاد على ذلك مناصفة بين الدولتين. كما أكدت هذه الاتفاقية حقوق السودان المكتسبة في مياه النيل الأزرق .

٦- الاتفاقية البريطانية المصرية ١٩٢٩ التي تعهدت فيها بريطانيا بأن لا تقيم أي أعمال للري أو الكهرباء على النيل، أو على روافده، أو على البحيرات، تؤثر في حجم المياه سواء في المنسوب أو في موعد وصولها مصر .

٧- الاتفاقية البريطانية المصرية ١٩٣٢ المتعلقة بانشاء مصر لخزان جبل أولياء في مقابل انشاء بريطانيا لخزان سنار .

٨- الاتفاقية البريطانية البلجيكية ١٩٣٢- بريطانيا تمثل مستعمرتها تنجانيقا (تنزانيا حاليا)، وبلجيكا تمثل رواندا وبورندي المستعمرتين. وهي اتفاقية تخص نهر كاجيرا (أحد روافد بحيرة فكتوريا) . والتعهد في هذه الاتفاقية من بلجيكا على إعادة أي كمية من المياه حجزت للتوليد الكهربائي إلى نهر كاجيرا .

٩- الاتفاقية البريطانية البلجيكية ١٩٣٤ التي تختص بتوزيع المياه بين تنجانيقا ورواندا وبورندي، إضافة إلى الالتزام بأن لا يقوم أي طرف بانشاءات على النهر أو الخزان إلا بعد إخطار الأطراف المعنية الأخرى .

١٠- الاتفاقية البريطانية المصرية ١٩٥٣ الخاصة بانشاء سد أوين عند مخرج بحيرة فكتوريا - وهو أنشئ لتوليد الطاقة الكهربائية، وكذلك لتخزين المياه .

### من الصراع الدولي إلى الاقليمي

هكذا كان صراع القوى الأوروبية في حوض النيل إلى أن نالت أفريقيا استقلالها في بداية النصف الثاني من القرن العشرين. فكيف كان الحال حول المياه بعد الاستقلال ؟ ذات العوامل التي دفعت القوى الأوروبية للصراع دفعت الدول الأفريقية المستقلة إلى بدايات صراع لم تستعمل فيه القوة بعد . ولكن هذا الصراع الكامن لم يحسم في مدى نصف قرن من الزمان، إذ أن بذوره مازالت هناك ... مازالت المياه تمثل جزءا من الأمن القومي لهذه البلاد . كل الاتفاقيات السابقة عبارة عن اتفاقيات وضعت بواسطة الدول الأوروبية. فهي اتفاقيات

لخدمة مصالح هذه الدول، تجاوزا للصراع المسلح بينها في ذلك التاريخ . أما بعد خروج الاستعمار من حوض النيل، فأصبحت أحد مصادر الصراع بين دول الحوض. إحدى هذه الدول تتمسك بما تواتق عليه الاستعمار كأساس لتوزيع المياه، وبقية الدول لا تعترف بشرعية هذا الأساس، لأنه من صنيع الاستعمار . إذن، فإن الموروث من الاستعمار لتجاوز صراع المياه، لم يعد علاجاً ناجعاً وبالتالي فهي في دوامة من صراع مكبوت. تمثل هذا الصراع المكبوت في عدة أشكال: هناك صراع بين دول المنبع ضد دول المجرى والمصب. ما هو هذا الصراع ؟ صراع المنبع والمجرى أم صراع المجرى والمصب ؟ مصطلح المنبع أو المجرى أو المصب واضح ولكن المقصود في هذا السياق الدول. ذلك يتضح من الآتي: يعتبر نهر النيل نهراً دولياً لكون حوضه يضم عدداً كبيراً من الدول... الدول التي تعتبر المصدر الأساس لمياه النيل هي ما تسمى بدول المنبع وتتكون من إثيوبيا، وبوغندا، وكينيا، والكونغو، وتنزانيا، ورواندا، وبورندي، وارتريا. وهناك دولة واحدة تمثل ما يعرف اصطلاحاً بدولة المجرى، وهي الدولة التي يمر بها النيل في مجرى من المنبع حتى المصب. هذه الدولة هي السودان. أما دولة المصب فتعرف بأنها الدولة التي ينتهي فيها مجرى النيل، وهي مصر.

كل الذي يمكن ان نشير إليه، ابتداءً، أن الصراعات المكبوتة، أو الكامنة، بين دول حوض النيل صراعات طبيعية، بمعنى أنها صراعات تحدث في جميع أحواض المياه في العالم. السبب الحقيقي لهذه الصراعات الطبيعية يرجع إلى المشاكل المتعلقة باستغلال المياه بواسطة دول المنبع والمجرى والمصب. وهي مشاكل خمس<sup>(1)</sup>:

■ إمكانية السيطرة على مياه النهر.

■ كيفية استغلال المياه.

■ كيفية التوزيع الجغرافي للمياه بين كل دولة وأخرى.

■ كيفية تخزين كمية كبيرة من المياه وتبعتها.

■ أساليب نقل المياه.

ليس هنالك حل واحد لهذه المشاكل يرضي جميع دول الحوض. لكل دولة ظروفها، ولكل دولة تطلعاتها، وبالتالي لكل دولة حلاً خاصاً قد لا يكون مقبولاً لدى الآخرين، إذ أن كل دولة قد ترى لها الأحقية في أخذ ما تحتاج إليه من

(1) Godana B.A., Africa shared water Resources: legal and Institutional Aspects of Nile, and Senegal River (Geneva: Institute of International studies , 1985) p:40.

النهر، وأن لها الحق أن تقيم ما تشاء من الأعمال الهندسية التي تحقق لها الاستغلال الأمثل للمياه.

المعروف أن المشاكل بين دول متعددة قد تكون لها حلول من الأعراف الدولية إذا رغب الناس عن استعمال القوة، طوعاً أو اضطراراً. هذا هو خيار القانون الدولي، ولكن العالم لم يتوصل إلى قانون دولي للمياه إلا في آخر أيام القرن العشرين. بالإضافة إلى ذلك فإن القانون الدولي، عادة، لا يكون فعالاً إلا إذا ارتضت به الأطراف المعنية... أما بالتوقيع عليه، أو بالوصول إلى اتفاق ثنائي، أو جماعي، سواء بني على مبادئ القانون الدولي للانهار أو غير ذلك.

هذا الخيار غير وارد في حوض النيل للأسباب الآتية<sup>(1)</sup>:

- ١- لم توقع جميع دول الحوض على القانون الدولي للمياه.
- ٢- غياب اتفاقية مياه بين جميع دول الحوض.
- ٣- الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل تاريخياً وضعت بواسطة الاستعمار، وبالتالي مرفوضة.

٤- الاتفاقية الثنائية ١٩٥٩ بين السودان ومصر مرفوضة من باقي دول الحوض، ولا تعالج مشاكل ندرة المياه، ولا حاجة بعض الدول، ولا تعالج الآثار الاجتماعية الناجمة من مشاريع مثل السد العالي وقناة جونقلي.

إن كان خيار القانون الدولي غير وارد في حوض النيل، وإن غابت عن الحوض اتفاقية جماعية للمياه، ما هو المتوقع بشأن توزيع مياه النيل واستغلالها؟ المتوقع هو الصراع المكبوت أولاً، ثم الصراع المعلن ثانياً، ثم الصراع المسلح إن عجزت دول الحوض عن بلوغ اتفاق يرضي الجميع.

الصفحات التالية تعكس مدى صدق هذه التوقعات في محورين اثنين هما صراع المياه بين المنبع والمصب، وصراع المياه بين المجرى والمصب .

### **صراع المياه بين المنبع والمصب**

غياب اتفاقية للمياه مجمع عليها في حوض النيل، أدى إلى دوامة صراع بين دول المنبع والمصب. دول المنبع هي اثيوبيا، بيوغندا، بوركينا، وتنزانيا، والكونغو، ورواندا، وبورندي. ودولة المصب هي مصر. دوامة الصراع هنا ليست بين كل دول المنبع ومصر، ولكن بين مصر ودولة واحدة، هي اثيوبيا. لماذا الصراع مع اثيوبيا

(1) Howell , p.p. and Allan , J.A (eds), A historical and Technological Review of water management and Economical and legal Issues , (New York :cambridge university press, 1969) , p. 366



فقط ٦ هنالك أسباب أربعة تفسر اقتتصار صراع المياه مع اثيوبيا . الأول، أن أثيوبيا تمثل دولة المنبع للنيل الأزرق الذي يغذي النيل بنسبة ٨٦٪ من ما يجري فيه من مياه <sup>(١)</sup>. والثاني، أن اثيوبيا أكثر دول المنبع حماسا في رفض اتفاقية ١٩٢٩ للمياه بين مصر وبريطانيا واتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان. وبالتالي اعلانها بأنها ستستعمل ما تشاء من المياه للزراعة والكهرباء. والثالث، هو الدعم الذي كانت تقدمه مصر لثوار ارتريا المطالبين بالاستقلال من السيادة الاثيوبية . والرابع هو حاجة اثيوبيا للمياه في غير موسم الخريف، بينما دول المنبع الأخرى لا حاجة لها بها لأن مناخها استوائي فامطاره في معظم شهور السنة. والسبب الأخير، هو هاجس المقولة القديمة بأنه يمكن لأثيوبيا أن تدمر مصر والسودان بإنشاء سلسلة من السدود العالية على النيل الأزرق، أو بتسميم المجرى. وقد واكب هذه المقولة تحريض البرتقال للحبشة لتحويل النيل الأزرق ليعصب في البحر الأحمر <sup>(٢)</sup>. ذلك واضح من الاستراتيجية المصرية المعلنة: تقع إثيوبيا في الحزام الاستراتيجي الأمني لمصر، لأن الأمن القومي المصري يشمل أي دولة يمكنها التأثير على مياه النيل <sup>(٣)</sup>. هذه الأسباب، مجتمعة، جعلت العلاقة بين الدولتين علاقة يشوبها التوتر، والصراع المكبوت في معظم الأحيان. بدأ هذا التوتر منذ الخمسينيات في القرن العشرين إلى بواكير الألفية الثالثة إلى يومنا هذا. ولا يكاد يخلو نصف عقد من الزمان، إلا ويطفح هذا الصراع المكبوت إلى السطح، ثم يخبو لينفجر من جديد مجرد ما لاحت مناسبة لها علاقة، من قريب أو من بعيد، بالمياه. بل إن ذلك أصبح ظاهرة سنوية تقريبا أثناء العقد الأخير من القرن العشرين. هذه الظاهرة لا تخفى على المراقب، أو أي خبير، خاصة إذا نظر نظرة عابرة إلى ما يصدر من كلا الدولتين في شأن المياه من سنة وإلى أخرى حسب السجل التاريخي الآتي <sup>(٤)</sup>:-

■ ١٩٤١ إعلان اثيوبيا رفضها لاتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا، وبالتالي اعتراضها على أي زيادة في تخزين المياه في مصر أو السودان .

(1) Howell and Allan, op.cit., p.123

(٢) عبدالله مرسى العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٧)، ص ١٤٣ .

(٣) أ. جورج، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، (باريس: مركز الدراسات العربي الأوربي، ١٩٩٦)، ص ١٣١ .

(٤) انظر Howell 8 Allan, pp.122 مرجع سابق، ومنذر خدام، مرجع سابق ص ١٢٦، وكذلك حمدان وادى دلدوم، " دور مياه النيل في صياغة العلاقات الدولية في دول حوض النيل، رسالة ماجستير (جامعة أفريقيا العالمية، ٢٠٠١) ص ١٢٤-١٢٩

■ ١٩٥٦ اثيوبيا تعلن بأن رفضها لاتفاقية ١٩٢٩ يعطيها الحق في استعمال ما تشاء من المياه الموجودة داخل حدودها - وتعني بذلك مياه النيل الأزرق الذي يقدر ب ٨٦٪ من مياه النيل .

■ ١٩٥٧ أثناء المفاوضات السودانية المصرية حول مياه النيل، وبعد رفض أمريكا تمويل السد العالي في مصر، كشفت اثيوبيا عن دراسة لبناء أربعة سدود على النيل الأزرق وفروعه . وذلك لاستغلال المياه في الزراعة وتوليد الكهرباء بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية . هذه المشاريع تعني حرمان السودان ومصر من خمسة بلايين متر مكعب من المياه أي من مياه الفيضان: ومن بعد ذلك طالبت اثيوبيا بالجلوس لمفاوضات للوصول إلى اتفاقية جديدة بين كافة دول الحوض وفقا للقوانين والأعراف الدولية.

■ ١٩٥٩ الرفض الاثيوبي، بصوت عال، لاتفاقية مياه النيل بين مصر والسودان .

■ ١٩٦٨ اثيوبيا تكرر مطالبتها بالغاء الاتفاقيات التي وقعتها الدول الاستعمارية بخصوص مياه النيل. وهي اتفاقيات جعلها تحرم أي اجراء في مياه النيل إلا بموافقة المستعمر ومصر.

■ ١٩٧٤ كان رد الفعل الاثيوبي إثر اعلان السودان ومصر الإعداد لمشروع حفر قناة جونقلي على روافد النيل الأبيض، أنها بصدد خطة لإقامة ري دائم من النيل الأزرق ورافده نهر بارو.

■ ١٩٧٧ أعلنت اثيوبيا، في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه، بأن لها الحق في استعمال مياه النيل الأزرق .

■ ١٩٧٨ إعلان مصر استعدادها لد اسرائيل من مياه النيل عبر ترعة السلام: فترد اثيوبيا، غاضبة، بشكوى إلى الأمم المتحدة رافضة لهذا الاتجاه لأن المياه في هذه الحالة ستقل خارج حوض النيل، وذلك أمر فيه مخالفة للأعراف الدولية. وفي خضم التراشق بين الدولتين جاء التهديد المصري بأن مصر مستعدة لخوض الحرب في أعالي النيل إذا تعرضت حصة المياه المصرية لتهديد .

■ ١٩٨١ لإثبات حقها في التصرف في المياه طرحت اثيوبيا أمام مؤتمر الأمم المتحدة للدول الأقل نموا قائمة بأربعين مشروعا على النيل الأزرق ورافده نهر السوبات .

■ ١٩٨٢ عارضت اثيوبيا مبادرة مصرية لتشكيل منظمة اقليمية لدول حوض النيل تقوم بالتعاون الاقليمي بما فيه كل ما يتعلق بمياه النيل - وهي ما أصبح يعرف بتجمع الاندوقو.

■ ١٩٨٦ في اجتماع بانكوك لوزراء دول حوض النيل، عارضت اثيوبيا اقتراح دول حوض نهر الميكونق الخاص بضرورة إعداد دراسة لتحقيق التعاون بين دول حوض النيل تحت رعاية البرنامج الانمائي للأمم المتحدة. الاعتراض الاثيوبي كان بحجة عدم وضوح حدود وصلاحيات الدراسة المقترحة.

■ ١٩٩٠ (١) الرفض الاثيوبي لمذكرة تفاهم تكون اطارا لتعاون دول حوض النيل، وذلك في الاجتماع الدوري لتجمع الاندوقو. وجاء هذا الرفض بحجة أن هناك إهمالا لموضوع إدارة واستغلال المياه.

(٢) استطاعت مصر تعويق تمويل مشاريع الري الاثيوبية بواسطة بنك التنمية الافريقي- وهي مشاريع بمساعدة اسرائيلية لتحويل مياه النيل. وكان ذلك بعد تحذير مصري لاثيوبيا بالابتعاد عن العبث بمياه النيل .

■ ١٩٩١ الاحتجاج المصري على اتفاقية المياه السودانية الاثيوبية التي تسمح لاثيوبيا ببناء سدود ترابية على روافد النيل الأزرق للزراعة. ويعقب ذلك التدخل المصري لمنع التمويل لإقامة هذه المشاريع.

■ ١٩٩٢ الاتفاقية المصرية الاثيوبية حول المياه للتعاون الوثيق.

■ ١٩٩٣ فشل الاتفاقية المصرية الاثيوبية الموقعة في ١٩٩٢ .

(١) حول المياه حين اتضح الخلاف بين الدولتين في اول لقاء دوري للخبراء: اثيوبيا تتمسك بأن مبادئ القانون الدولي تعني الحقوق المتساوية في مياه النيل بين جميع دول الحوض، بينما تطالب مصر بالمحافظة على الحقوق التاريخية المكتسبة.

(٢) الصحيفة الرسمية الاثيوبية تناقش فكرة انشاء سوق اقليمية للمياه بعد اعادة توزيع حصص المياه لكل دولة. ثم نشير إلى أن اثيوبيا، إن لم تحتاج إلى كل نصيبها، يمكن بيع الفائض من المياه إلى مصر أو أي دولة أخرى.

■ ١٩٩٦ قرار البرلمان الاثيوبي ببناء سدود صغيرة لتوليد الكهرباء على النيل الأزرق.

■ ١٩٩٧ إعلان اثيوبيا في مؤتمر الأمم المتحدة للمياه بأن أمنها الغذائي :-

(١) يستحيل أن يعتمد على الزراعة المطرية، ولهذا لابد من استعمال المياه للري الدائم ... ثم هاجمت مصر والسودان بأنهما يحتكران المياه وأن حقوق بقية الدول مهضومة في المياه. ولهذا جاءت دعوتها

لدول حوض النيل للوصول إلى اتفاق ليس فيه غالب ولا مغلوب .  
فيكون رد الفعل المصري التهديد والتحذير من حجز مياه النيل .  
(٢) الهجوم الاثيوبي على مؤسسات التمويل كالبنك الدولي، لأن تمويلها يتطلب اجماع دول الحوض . وترى اثيوبيا ان في ذلك انتهاك لسيادة الدولة .

■ ١٩٩٨ الاحتجاج الاثيوبي ضد مشروع مصر لحفر قناة توشكى، لأن في ذلك تغيير لمسار النيل . وطالبت بارجاء تنفيذ المشروع إلى حين الوصول إلى اتفاق جديد يرضي جميع الأطراف على مبدأ المساواة، وإلا فان المنطقة لن تشهد هدوء أو سلاما . وعندما لم تهتم مصر بذلك أعلنت اثيوبيا عن خطة لإنشاء سبعة سدود لإنتاج الكهرباء بتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوربي . عندها تحاول مصر تهدئة الأمور فتعلن أنها لا تعترض على مشاريع التوليد الكهربائي .  
■ ١٩٩٩ إعلان اثيوبيا في مجلس وزراء دول حوض النيل أن أي نوع للتعاون المشترك بشأن المياه لابد أن يؤسس على حل مشكلة الاستغلال العادل لمياه النيل حسب احتياجات كل دولة . (وذلك يعني إعادة توزيع المياه بين دول الحوض وتجاهل الاتفاقيات السابقة وذلك ما ترفضه مصر جملة وتفصيلا) .

■ ٢٠٠٠ إعلان رئيس وزراء اثيوبيا بأن هناك خيارين للتعامل مع مياه النيل : التصرف الحر المنفرد لكل دولة، أو اتفاق الدول على مشروعات مشتركة . ونوه إلى أنه يفضل هذا الخيار الثانى . (هذا اول اتجاه تبدي فيه اثيوبيا استعدادها للتعاون في شأن المياه) .

هكذا تحدث السجل التاريخي عن توتر العلاقات بين اثيوبيا ومصر . تكرر هذا التوتر فيما لا يقل عن عشرين مرة . وبالتالي أصبح سمة من سمات العلاقات المصرية الاثيوبية . في بداية القرن الحادي والعشرين بدأ التوتر يضمحل شيئا فشيئا إذ بدأت اثيوبيا تتعاون في شأن المياه فيما سمي بمشروع مبادرة حوض النيل .

حقيقة الأمر، لم تكن دولة منابع النيل الأزرق وحدها التي إعترضت على اتفاقيات مياه النيل التي لم تشارك فيها، ولكنها كانت صاحبة الصوت العالي كل ما سنحت فرصة أو مناسبة، دولية كانت أو اقليمية . بداية الألفية الثالثة، كما رأينا، شهدت استعدادا عند النيل الأزرق (اثيوبيا) للتعاون مع دولتي المجرى والمصب، ولكن فجأة تلتقط دول منابع النيل الأبيض القفاز وتتادي بمراجعة كل شيء يخص مياه النيل، تلك هي كينيا وتنزانيا، وبوغندا . عام ١٩٨٤ وصل

الرئيسان المصري (مبارك) والكينى (أراب موى) إلى رؤية مشتركة هي ضرورة التعاون المشترك لاستغلال المياه لصالح كل شعوب حوض النيل. ووقتها بدا للمراقبين تعاون ثلاثي بهذا الخصوص، تعاون مصري كيني سوداني<sup>(١)</sup>. ما الذي جد في بداية الألفية الثالثة حتى تغير كينيا موقفها وتعلن عدم الالتزام بكل اتفاقيات مياه النيل السابقة؟ المبرر المعلن ليس جديدا، ألا وهو أن هذه الاتفاقيات وضعت بواسطة الاستعمار حينما كانت شعوب الحوض ترزح تحت الاحتلال البريطاني. رد الفعل جاء غاضبا من مصر فتستدعي السفير الكيني وتبلغه الاحتجاج والاستياء من هذا الإعلان. فيتدخل السودان وسيطا لتخفيف حدة التوتر بين الدولتين<sup>(٢)</sup>. أما تنزانيا، فقد بدأت تكرر ما عرف بمبدأ نايريري (رئيسها السابق) الذي أعلن عام ١٩٦٢ أمام الأمم المتحدة. كان ذلك رفضا صريحا لاتفاقية ١٩٢٩ بين بريطانيا ومصر بحجة أنها اتفاقية لم تشترك فيها الشعوب الافريقية، وانما هي اتفاقية بين مستعمر (بريطانيا)، ودولة أجنبية (مصر). لم تكف تنزانيا بتكرار هذا المبدأ المعلن، ولكن دلفت إلى الجانب المتعلق بالسلوك، أي السياسات. فجاءت التصريحات بأنها غير معنية باستشارة الدول الأخرى في حوض النيل قبل استخدام مياه بحيرة فكتوريا، فوقعت اتفاقا مع شركة صينية لبناء قناة خاصة لتزويد إحدى مدنها الشمالية الرئيسة بمياه البحيرة<sup>(٣)</sup>. ذلك خلافا لما تنص عليه اتفاقية ١٩٢٩ التي اشترطت على دول المنابع عدم القيام بأي تصرف يخص المياه إلا بعد موافقة مصر. إذن، الأمر لم يعد رفض الاتفاقية، وانما تجاهلها تماما والتصرف بغير ما تقتضيه. ثم من بعد ذلك السعي لفتح حوار مع دول الحوض للوصول إلى اتفاقية بديلة تعيد توزيع حصص مياه النيل.

من تجاهل اتفاقية ١٩٢٩ في السياسات، انتقل الأمر إلى بعد جديد جد خطير. لم يكن ذلك حرية دول شرق افريقيا (كينيا وتنزانيا واثيوبيا) في استخدام ما تشاء من مياه النيل، بل التخطيط لفرض سيطرة هذه الدول على منابع النيل ثم الحصول على حق بيع المياه إلى مصر والسودان<sup>(٤)</sup>. ذلك تطور لم يكن في

(١) صحيفة الأخبار (القاهرة)، ١٤/٨/١٩٨٦

(٢) صحيفة ألوان (الخرطوم)، ٢١/١٢/٢٠٠٣

(٣) صحيفة الرأي العام (الخرطوم)، ١٦/٢/٢٠٠٤ .

(٤) انظر حسن حاج على، الصراع في منطقة البحيرات واثاره على الأمن المائى العربى ١١، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، العدد الاول، ٢٠٠١، ص ١٥ وانظر كذلك مقال حسن محمد زين، "هل تتجعد دول المنبع في بيع المياه لدول المصب ١١٩، الرأي العام (الخرطوم)، ٢٥/٢/٢٠٠٤ .

الحسبان. لم تعد القضية هي إعادة توزيع حصص مياه النيل، وإنما تعد الأمر إلى أن يشتري السودان وتشتري مصر من حصص دول المنابع إن احتاجا إلى مياه تزيد عن ما يليها من حصص . جاء ذلك مواكبا للاتجاهات الجديدة لحل أزمة المياه في العالم التي أعدت دراسات، بواسطة البنك الدولي، تشير إلى أنه لا بديل لحل إشكالية الندرة المائية الا بالترويج لمفهوم أسواق المياه. ذلك، لأن آليات السوق أكثر كفاءة من أي آلية أخرى. وبالتالي، قدمت الدراسة نموذجا لتسعير المياه قائما على حجة أن تحديد استهلاك المياه بقيمة نقدية يعتبر أرخص الحلول المتاحة<sup>(١)</sup>. إذن، هو اتجاه جديد يطرحه البنك الدولي والولايات المتحدة الأمريكية كأحدث حل لمنازعات المياه في الأحواض النهرية. فجن جنون مصر وجاء ردها مغاضبا : <sup>(٢)</sup> رفض إعادة النظر في توزيع حصص المياه واتهام أصابع خفية تستهدف الإساءة إلى علاقاتها الأفريقية، لأن في ذلك تحريضا مكشوفاً لحمل الحلفاء التقليديين، لمصر في حوض النيل، على المطالبة بالغاء اتفاقية المياه ١٩٢٩ بدعوى عدم توافرها مع التطورات السكانية والسياسية خلال السنوات الخمسة وسبعين الماضية. لذلك، تؤكد مصر بأنه من غير الوارد، على الإطلاق، السماح بتعديل هذه الاتفاقية التي تضمن حقوقا متساوية لكل الدول. ثم كان التحذير المصري القائل بأن المساس بهذه الاتفاقية يعني عدم احترام الدول الأفريقية لتعهداتها الإقليمية.

(١) محمود أبو زيد، المياه مصدر للتوتر في القرن ٢١، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٨)، ص ١٤٦ .

(٢) صحيفة الأنباء (الخرطوم)، ٢٠٠٤/٢/٩ م.